

برلمانيون للفعل العالمي

صاحب السعادة حيدر العبادي

رئيس وزراء العراق

بغداد - العراق

لي الشرف بأن اكتب لكم كرئيس لجمع "برلمانيون للفعل العالمي"، وهو شبكة عالمية تضم أكثر من 1100 برلماني من 140 بلداً، انتخبوه ديمقراطياً يعملون على تنمية السلام والديمقراطية، وحكم القانون وحقوق الإنسان.

ونية عن هذا التجمع، اود ان ارحب بتعيينكم رئيساً لوزراء العراق في 2014/9/8، ونحن على ثقة بأنكم ستتعاملون مع الوضع المعقد الذي يشهده العراق الأن بنجاح وسوف تقودون البلد نحو السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والعدل والتنمية المستدامة وحكم القانون لصالح الشعب العراقي. وفي هذا الصدد، لنا الشرف اذا ما اعتبرتم تجمعنا، كونه اكبر شبكة عالمية للبرلمانيين، شريكاً معتمداً لجهودكم نحو تحقيق هذه الاهداف.

كما تعلمون، فإن العراق أحد دول الشرق الأوسط التي لم تتضم بعد لميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، وان تصديق العراق على هذا الميثاق سيؤسس ضماناً قوياً لتجنب الأفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية وبما فيها تلك التي مورست في الاشهر الماضية من قبل ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

نحن على ثقة بأن العراق سيشهد تقدماً مهماً تحت قيادتكم في مجال التنمية الاقتصادية والأمن، وان التصديق على ميثاق روما سيترك تراثاً لمستقبل الاجيال بتطوير وسائل المسائلة والعدالة وردع انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، ان قبول العراق بالنظام الجديد للعدالة الدولية التي انشأت بموجب ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية قد يقيم على انه خطوة سياسية مهمة ومؤثرة من قبل بلدكم، حتى لو ان مثل هذا التصديق مستقل تماماً عن قضية المسائلة في الجرائم السابقة التي لم يشملها نظام المحكمة بأثر رجعي. وبناء على ذلك، نحن نتطلع الى قيادتكم للتأكد على ان العراق سيصبح دولة عضو لميثاق روما بالقرب العاجل بارسالكم الوثائق التشريعية بصفتكم رئيساً لوزراء العراق الى البرلمان.

أسمح لي ان انتهز هذه الفرصة للتأكد على ان التصديق على ميثاق روما سيعزز النظام القضائي في العراق. ان تطبيق ميثاق روما في العراق سيكون اداة قوية للتعامل مع الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان وبذلك سوف يساعد على تطور الجهود الراهنة نحو المصالحة والعدالة الجارية في العراق. ان النظام الوطني سوف يتعزز عندما تكون المحاكم الوطنية لها الولاية القضائية على الجرائم المذكورة في ميثاق روما من خلال ادراج الاحكام ذات الصلة حول اكثر الجرائم جدية وفق تشريعات المحكمة الجنائية الدولية. ان تأسيس المبادئ الدولية ومعاييرها والتي تضمنها الميثاق سوف تعزز بالتأكيد النظام الموجود المحاكمة العادلة واستقلال العدالة. ان الميثاق بالحقيقة يعترف، من خلال مبدأ التكاملية، بأن الدول لها المسؤولية الاولى لمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن الجرائم وفق القانون الدولي، وان المحكمة سوف تكون قادرة على العمل فقط عندما تكون الدولة غير راغبة او غير قادرة لوضع نهاية للافلات من العقاب.

ان شعب العراق عانى مؤخراً من تاريخ مأساوي . كفى ذلك: السلم والعدالة يجب ان تمضي يداً بيد ويجب وضع حدًّا للافلات من العقاب من اغلب الجرائم الجدية التي مست

المدنيين من الشعب العراقي، خاصة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأستهداف مجموعات دينية معينة من قبل داعش وجرائم العنصرية.

وفي رأينا المتواضع، ان تصديق العراق سيرسخ التلام بـ بين الاحزاب في دعم مبدأ "الاعودة للوراء"، كذلك سترسخ قيادتكم الحكيمـة وتشكل مستقبلاً واعداً للاجيـال المـقبلـة.

ان التصديق على الاتفاقية سيوفر تأثيراً رادعاً للجرائم على مدى طـولـيـلـ بالـتأـكـيدـ عـلـىـ انهـ لـاـوجـودـ لـمـلاـذـ آـمـنـ وـافـلـاتـ منـ العـقـابـ وـالـلـذـينـ هـمـ شـرـطـيـنـ لـلـسـلـامـ وـالـاسـقـرـارـ وـالـتـمـيـةـ وـحـمـاـيـةـ حقوقـ الـانـسـانـ، لأنـ لـاـ وـجـودـ لـسـلـامـ دـائـمـ دـوـنـ عـدـالـةـ، وـلـاـ عـدـالـةـ طـالـمـ هـنـاكـ اـفـلـاتـ منـ العـقـابـ عـلـىـ الـفـطـائـعـ الـكـبـيرـةـ الـتـيـ تـسـبـبـ مـزـيدـاـ مـنـ الـكـراـهـيـةـ وـالـأـنـقـامـ.

نـوـدـ انـ نـعـرـضـ لـكـمـ دـعـمـنـاـ الـكـامـلـ عـلـىـ الصـعـيدـ التـقـنـيـ وـالـسـيـاسـيـ بـصـدـدـ عـرـضـ مـيـثـاقـ رـوـمـاـ لـمـجـلـسـ النـوـابـ لـتـصـدـيقـ عـلـيـهـ وـالـذـيـ سـيـمـكـنـ الـعـرـاقـ مـنـ اـنـ يـصـبـحـ ثـالـثـ دـوـلـةـ عـضـوـ فـيـ الـمـيـثـاقـ لـمـنـطـقـةـ الـشـرـقـ الـاـوـسـطـ وـشـمـالـ اـفـرـيـقـيـاـ.

أشـكـرـكـمـ لـوـضـعـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ الـمـهـمـةـ فـيـ اـعـتـارـكـمـ وـاقـبـلـ يـاسـعـادـةـ رـئـيـسـ الـوزـرـاءـ، العـبـاديـ، تـأـكـيدـ أـعـلـىـ درـجـاتـ التـقـدـيرـ.